

الندوة الوطنية حول العقوبات البديلة
وفق الانتصار لمقاربة جديدة لمحاربة تعاطي المخدرات
مبنية على الصحة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان

مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 26 يونيو 2018

كلمة السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير الصحة

السيد رئيس جمعية محاربة السيدا

السادة المستشارون والنواب،

السادة ممثلو وسائل الإعلام،

أيها السيدات والسادة،

يسعدني ويشرفني أن أشرك في افتتاح هذه الندوة التي تتوخى بناء مقاربة جديدة لمعالجة تعاطي المخدرات.

ولا يفوتني أن أشكر مبادرة مجلس المستشارين إلى احتضانها وأن أحيي جميع الجهات المساهمة في تنظيمها وإعدادها.

فهذه الندوة تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى أوضاع المتعاطين للمخدرات في بلادنا وعدددهم، من جهة، وإلى الصعوبات القانونية التي تحول دون توفير معالجة مناسبة لهم وبالتالي دون استكمالهم لمواطنتهم، ودون استفادتهم من حقوقهم في الصحة والعلاج، من جهة أخرى.

وإن هذه الصعوبات لتزداد تعقيدا مع التنوع المتزايد للمخدرات المتعاطى لها وتعدد الوسائل المستعملة فيها، وبالتالي مع الأخطار المحيطة بهذه الاستعمالات والمترتبة عنها. ومن هذه الأخطار المؤكدة انتقال عدد من الأمراض عن طريق الدم والعلاقات الجنسية غير المحمية.

إن المقاربة الجديدة للتعامل مع موضوع تعاطي المخدرات والإدمان عليها تكمن أساسا في تغيير النظرة إلى الموضوع وفي الخروج به من دائرة الجريمة والعقاب، والدخول به أكثر فأكثر في مجال الصحة والعلاج. فالواقع أن الإدمان على المخدرات يستوجب من باب أولى

العلاج وليس العقاب، بالنظر إلى الأضرار المركبة التي قد تترتب عنه إن بالنسبة للمدمن نفسه أو بالنسبة لمحيطه أو بالنسبة للمجتمع ككل.

من ثمة، فإن هذه المقاربة الجديدة المتميزة بإعطاء الأولوية إلى الصحة والعلاج وبالابتعاد قدر الإمكان عن التجريم والعقاب تندرج في صميم مسار التنمية المستدامة وتعززه وتقويه من حيث كونه يضع الإنسان بما هو إنسان في قلب اهتمامه.

وإذا كانت الوقاية، في هذه الحالة كما في غيرها، أفضل من العلاج، فإن إنزال العقاب بمستعملي المخدرات والمدمنين عليها من المستبعد جدا أن يكون وسيلة فعالة للوقاية من الإدمان.

فهذه الوقاية تمر أساسا عبر قنوات الأسرة والإعلام والتربية والتعليم والتثقيف، ولكنها تمر كذلك عبر سياسات عمومية رامية إلى تقنين إنتاج المواد المخدرة وربط هذا الإنتاج باحتياجات صناعة الأدوية وتقليص المساحات القابلة للزراع والتخفيف من الاستخدام غير الطبي للعقاقير الدوائية ذات التأثير النفسي أو المزاجي. كما تمر عبر تغيير التشريعات ذات الصلة بالاستهلاك والإدمان والمركزة على التجريم والعقاب، والمقتضيات الجنائية التي تؤدي عند تطبيقها إلى نوع من التمييز أو التي تنطوي على نوع من الوصم الذي يشكل عائقا قانونيا أمام الوقاية من الأمراض المنتقلة جنسيا أو الكشف المبكر عنها أو معالجتها.

وغني عن البيان أن الوصم والتمييز يعدان شكليين من أشكال انتهاك حقوق الإنسان وتجليين من تجلياتها.

ولا يفوتنا طبعاً أن نذكر في هذا السياق بمقتضيات دستور 2011 الذي عمل على تأصيل حقوق الإنسان وتفصيلها في شموليتها وكونيتها وعدم قابليتها للتجزئة، وخاصة منه الفصل 31 الذي ينص صراحة على الحق في العلاج والعناية الصحية، والفقرة ما قبل الأخيرة من ديباجته التي نصت على حظر ومكافحة التمييز مهما كانت أسبابه وأشكاله.

حضرات السيدات والسادة،

إن انخراط المجلس في المبادرات المتصلة بموضوع الندوة وبالفئات المعنية بها نابع من طبيعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية مستقلة للحماية لحقوق الإنسان والنهوض بها.

وإذ تتولى هذه المؤسسة مهمة النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية وترصد مدى ضمان ممارسة هذه الحقوق والحريات وبالتالي صون الكرامة الإنسانية في التشريعات وفي السياسات العمومية كما على أرض الواقع، فإنها تعمل وفقا لمبادئ باريس الناظمة لهذا النوع من المؤسسات عبر العالم وانسجاما مع قواعد بلغراد المنظمة للعلاقات بين البرلمانات وهذا النوع من المؤسسات.

وختاما أتمنى أن تُكَلَّلَ أشغالُ هذه الندوة بالنجاح.

والسلام عليكم